



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المشاهد المستقبلية لإمكانية بلوغ أهداف التنمية المستدامة

م.د حسن عبد الله أحمد



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المشاهد المستقبلية لإمكانية بلوغ أهداف التنمية المستدامة

م.د. حسن عبد الله أحمد *

من أجل النظر في أبعاد التغييرات المستقبلية ونتاجها الاقتصادية والاجتماعية بما يتصل بقدرة العراق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ غاياتها فقد وُضعت ثلاثة سيناريوهات التنمية المستدامة في العراق (2021-2030)، ما بين سيناريو اتجاهي يفترض استمرار تأثير المتغيرات التي حكمت الماضي والحاضر حتى عام 2030، وسيناريو إصلاحي يفترض ان الاتجاهات الحالية تتغير نحو التقدم حتى عام 2030 عبر تبدل تأثير بعض المتغيرات بالاتجاه الايجابي، وسيناريو متشائم يفترض ان الاتجاهات احتمال تدهور الاوضاع وتفاقم المشكلات التنمية حتى عام 2030.

1. السيناريو الاول: المشهد الاتجاهي افتراض سيادة متغيرات الحاضر حتى 2030

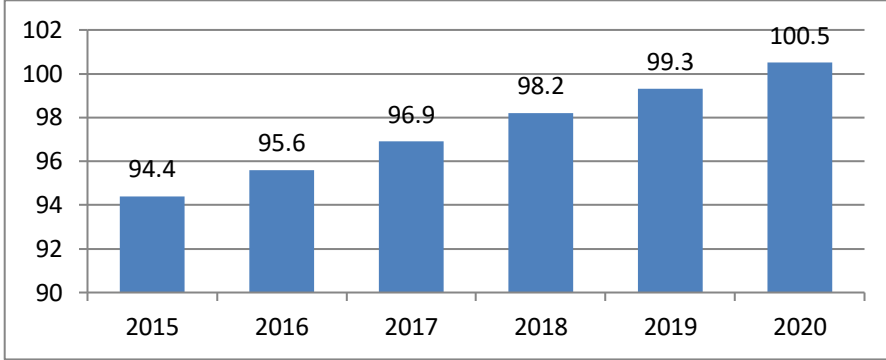
يقوم هذا السيناريو على افتراض ان المتغيرات التي حكمت واقع التنمية المستدامة واهدافها ستبقى على حالها بشكل اتجاهي، هذا الامر يدفع العراق إلى مواجهة مزيج من الصدمات الحادة التي لم تستعد لها الدولة. ويمكن استعراض افتراضات هذا السيناريو من خلال الاتي:

- استمرار سلوك الدولة في التصرف بالموارد والسير على المنهج الذي سارت عليه في السنوات السابقة: الاعتماد على مورد النفط وتهميش الموارد الاقتصادية الاخرى وكذلك تراجع قطاعي الزراعة والصناعة.
- مع استمرارية انهيار الاسعار الناجمة عن جائحة كورونا (COVID-19) إلى مدى سنوي قريب بين (3-5) سنوات فسيؤدي هذا الانهيار إلى تراجع او خفض ايرادات الموازنة العامة للدولة بسبب الاعتماد الشامل على الايرادات النفطية. وقد وجهت هذه ضربة قاسية للأنشطة الاقتصادية ولاسيما قطاع الخدمات (النقل والتجارة)، وكذلك السياحة الدينية، مما دفعت معدلات الفقر إلى التزايد والجوع ومعدلات البطالة والحرمان كذلك.
- عدم حصول تقلبات كبيرة (صددمات) في اسعار النفط العالمية واستقرار الاسعار ما بين (45-60) دولار، وهو أمر يدعمه استمرار معدلات الطلب العالمي على النفط عند حدود

* جامعة الكوفة\ كلية الادارة والاقتصاد.

99.3 مليون برميل يومياً حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية لعام 2019⁽¹⁾ والشكل الاتي يبين حجم الطلب العالمي للنفط خلال المدة (2015 - 2020):

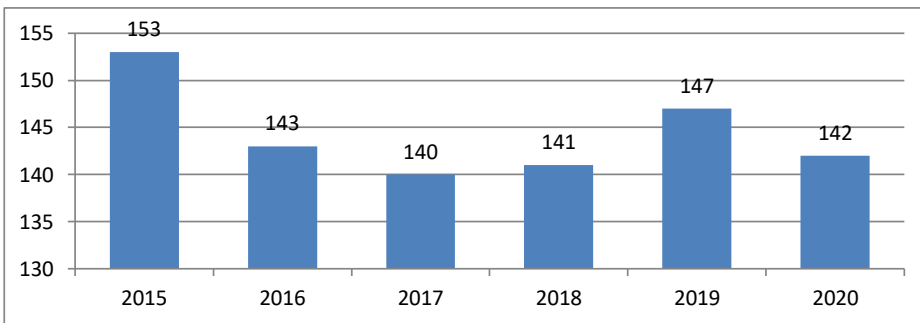
الطلب العالمي للنفط (2015 - 2020) (مليون برميل)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات وكالة الطاقة الدولية: www.iea.org

فضلا عن استقرار احتياطات العراق النفطية عند 147 مليار برميل عام 2019 في المرتبة الرابعة عالمياً، وانخفاض حجم الاحتياطي هذا في 2020 إلى 142 مليار برميل⁽²⁾. والشكل الاتي يوضح حجم الاحتياطي النفطي للعراق خلال الحقبة (2015 - 2020):

احتياطي العراق النفطي (2015 - 2020) (مليار برميل)

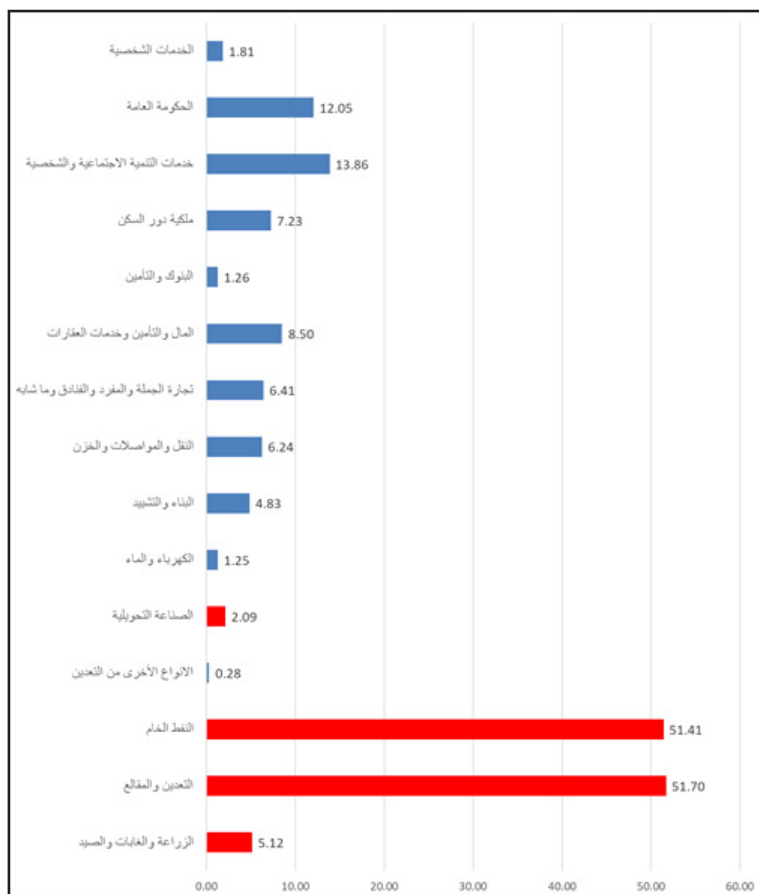


الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على: بيانات وكالة الطاقة الدولية لسنوات متفرقة www.iea.org

1. الطاقة الدولية تعمق تقديرات الطلب على النفط: <https://www.aa.com.tr/ar>
2. قائمة الدول حسب الاحتياطي النفطي المؤكد: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

- يبقى الناتج المحلي الاجمالي مستقراً إلى حد ما لكن المؤشرات الاقتصادية لم تشهد تقدم بسبب ان القطاع النفطي هو القطاع المؤثر على ناتج العراق الاجمالي وستسهم القطاعات الاخرى بالنسب التاريخية في الناتج من دون حدوث تبدل هيكلية في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي والتي تعني أن النفط سيسهم بنصف الناتج المحلي (ينظر الشكل الاتي)، مما يجعل الاقتصاد العراقي يسير على نهج التحديات الداخلية او الاقليمية التي يواجهها. وهذا يعني زيادة تدخل الدولة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية والتجارية.

الاهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الاساسية الجارية بحسب الانشطة الاقتصادية للفترة 2004 - 2018 (%).



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديريةية الحسابات القومية.

- استمرار معدلات النمو السكاني في المستويات البالغة (2.9%)⁽³⁾: اذ تتوقع الامم المتحدة أن يشهد العراق نموا سكانيا متطرفا مقارنة مع بقية بلدان العالم، وتتوقع ان يزيد سكانه بنسبة 40 % من حجم سكانه عام 2015، وهذا يعني ان يتجاوز سكانه الـ 50 مليون نسمة عام 2030⁽⁴⁾. ويتزامن ذلك مع تركيبة عمرية فريدة للسكان يشكل الشباب النسبة الاكبر، الامر الذي يفرض تحديات جدية تتعلق بتوفير فرص التعليم والعمل.

المؤشرات السكانية 2030 - 2020

المؤشر / السنة	2020	2025	2030
حجم السكان	40,222,493	45,187,256	50,193,756
التغير السنوي (%)	2.49%	2.36%	2.12%
التغير السنوي (نسمة)	930,046	992,953	1,001,300
صافي الهجرة	7,834	19,636	12,475-
العمر الوسيط	21	22.1	23.1
معدل الخصوبة	3.68	3.68	3.68
الكثافة السكانية (نسمة / كم مربع)	93	104	116

3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية، العدد الثامن، الامم المتحدة، الاسكوا، 2019، ص29.

4. United Nations, Population 2030: Demographic challenges and opportunities for sustainable development planning (<https://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdf/trends/Population2030.pdf>)

78.10%	75.30%	73.10%	سكان الحضر (%)
39,208,015	34,038,857	29,422,695	سكان الحضر (نسمة)
0.59%	0.55%	0.52%	نسبة سكان البلد من العالم
8,548,487,400	8,184,437,460	7,794,798,739	سكان العالم
33	35	36	رتبة العراق

<https://www.worldometers.info/world-population/iraq-population/>

- اكتشاف لقاح لفايروس كورونا مصادق عليه مجلس منظمة الصحة العالمية وانتهاء الجائحة خلال سنة 2021، اذ أثرت الجائحة بشكل كبير في اقتصادات العالم اجمع، وأدت بشكل كبير في تراجع اسعار النفط العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي الناجم عن التوقف الشبه التام لأغلب الانشطة والقطاعات، هذا الامر أثر على العراق بشكل كبير.

- استمرار عدم الاستقرار الامني والسياسي: يدفع هذا الافتراض إلى زيادة حدة التراجع السياسي الامر الذي يؤثر في البيئة الاقتصادية وضعف الاستثمار وما يرافقه من مشكلات اقتصادية اخرى. وقد تسير العملية السياسية الحالية على النهج السابق بعد اجراء الانتخابات وتغيير بعض الهياكل السياسية.

ان اثار وتداعيات هذه الافتراضات تنعكس تأثيراتها في مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 ويمكن توقع عدد من النتائج التنموية المهمة:

- الفقر (الهدف 1) وعدم المساواة (الهدف 5): تتوقع استمرار حالة الفقر زيادة بسبب المعدل الذي تنمو فيه السكان المفترض فيزداد عدد السكان الفقراء وانخفضت نسبة الفقر قليلا. كذلك زيادة حدة التفاوت بالدخول واستمرارها، وضعف المساواة بين الجنسين وضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة.

- الوضع الصحي (الهدف 3): قد يتراجع مؤشر الصحة بسبب ضغط النمو السكاني وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية المتاحة للقطاع الصحي للاستجابة إلى مقومات الصحة المجتمعية، بمعنى استمرار التحديات التي تواجه هذه المؤشرات بصورة كبيرة وغير ممكن ازاحتها.
- التعليم (الهدف 4): يستمر وضع التعليم في عدم قدرته في احداث تحول او تقدم منشود ونتيجة زيادة السكان بمعدل النمو المذكور قد يسبب في خفض معدلات الالتحاق بالمدارس واستمرار آليات التعليم القديمة، وضعف الدولة في الانفاق على التعليم والبحث العلمي لتراجع نسب الناتج المحلي الاجمالي، فقد يشهد هذا القطاع تشوهات مستقبلية بحسب الافتراضات التي ذكرناها.
- الصناعة والابتكار (الهدف 9): ما زال العراق حتى الان لم ينجز أي مؤشر لهذا الهدف بسبب التحديات الكبيرة العالقة في عمل الصناعة والابتكار وضعف الاستثمار في هذا القطاع بسبب البيئة الضعيفة الجاذبة للاستثمار.
- عدم تنويع الاقتصاد وبقائه احادي الجانب (الهدف 9): يجعل القطاع النفطي المسيطر على الاقتصاد العراقي واستمرار تراجع القطاعات الاخرى الصناعية والزراعية والخدمية، واستمرار تهميش القطاع الخاص، ومن ثم اضعاف عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- مع استقرار اسعار النفط بالمستويات المفترضة واستمرار الناتج المحلي الاجمالي بالمعدلات نفسها فإن نصيب الفرد سوف ينخفض مع الزيادة السكانية، وهو ما يعزز نسب التفاوت بين دخول الافراد وزيادة نسب الحرمان والفقر بشكل اعلى.
- استمرار معدلات الانتاج المحلي غير النفطي دون تحقيق فوائض تصديرية مهمة: في الوقت الحالي، فإن قدرة العراق على زيادة معدلات انتاجه تعد ضعيفة هذا الامر ملحوظ من خلال ضعف الانتاج وانخفاض نسبه عدا الانتاج النفطي، وهذا قد يحول تمكين العراق من تحقيقه القدر الكافي من الانتاج لتلبية احتياجات السكان المتنامية. في الوقت الحالي فان قدرة العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الاساسية ما تزال ضعيفة على الرغم من تحقيق بعض النجاح في الحنطة واللحوم والبيض، الا أن النمو السكاني في المستقبل وتراجع الزراعة والصناعة والقطاعات الاخرى والاعتماد بنسبة كبيرة على الاستيراد من الخارج.

• ضمان توافر المياه (الهدف 6): في حال استمرار الصراع الاقليمي السياسي بين العراق والدول المتشاطئة قد يشهد العراق حالة من عدم الاستقرار المائي في المنطقة وقد تؤدي هذه إلى تعرض العراق على المستوى المناخي والجغرافي إلى حالة الجفاف، ومن ثم تؤثر سلباً في الزراعة والصناعات وتوليد الكهرباء التي تعتمد على المياه وتراجع نصيب الفرد من المياه صالحة للناس. وبحسب بيانات البنك الدولي فإن العراق يحتل المرتبة الأولى في مصادر المياه العربية (967 متراً مكعباً للفرد)، بعدما كان 4115 متراً مكعباً قبل 50 سنة، ويصل استهلاك الفرد العراقي يومياً من الماء بحسب وزارة التخطيط إلى 350 لتر، عام 2016. مع ذلك يُعد من الدول التي تعاني من شحة في توفر المياه سواء الخاصة للشرب أو للزراعة، وهذا يعود إلى عدم وجود إدارة فاعلة للموارد المائية وتخطيط استراتيجي يأخذ على عاتقه الافاق المستقبلية لتزايد السكان وتغير المناخ والمتغيرات الجيوسياسية الأخرى، فضلاً عن الهدر الكبير الذي يعاني منه العراق والذي بات يمثل ثقافة لدى المجتمع العراقي في استخدامه لأحد أهم موارد الحياة والطاقة⁽⁵⁾. وتشير منظمة الاغذية والزراعة (FAO) إلى ان النقص في مياه دجلة والفرات سيبدأ اعتباراً من سنة 2020 ويدخل العراق خلالها حالة الطوارئ؛ بسبب عدم كفاية المياه الفائضة المتوقعة والتي تبلغ اربعة كيلومترات مكعبة في نهر دجلة والفرات⁽⁶⁾.

• المستوطنات البشرية والمدن المستدامة (الهدف 11): يترك أثر النزوح والسكن العشوائي دائرة ضغط على الدولة في عدم قدرتها إلى اعادة اعمار المناطق المحررة بسبب الصراع مع داعش الذي كلف المناطق خسائر بشرية ومادية هائلة. ونفقات الدولة غير قادرة على تغطية نفقات الاعمار الضخمة ومن ثم قد يزيد هذا الامر من حالة الاستمرار في بناء السكن العشوائي على نطاق واسع من مناطق العراق.

• انماط الاستهلاك والانتاج وحفظ المحيطات والبحار والموارد الحيوية (12) يعاني العراق من حالة النمط غير المستدام والتي تؤثر سلباً بالواقع على ندرة المياه وزيادة الاعتماد على الاستيرادات لفترة اطول. وقد تؤثر ايضا في المستقبل على الموارد المائية والتعرض للجفاف في حال ثبات التغيرات المناخية، وكذلك عدم الخطوة الجادة للدولة للحفاظ على هذه الموارد

5. ايهاب علي التواب، ماذا عن مستقبل الأمن المائي العراقي؟، شبكة النبا المعلوماتية:

m.annabaa.org/arabic/development/16489

6. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، الري في اقليم الشرق الاوسط بالارقام، روما، 2010، ص250

الحيوية قد يشهد العراق حالة ذعر وحرمان من هذه الموارد. اذ ما تزال محطات المياه العامة في البصرة غير مجهزة بالتكنولوجيا المناسبة لإزالة المكونات الضارة الناجمة تسرب مياه البحر من شط العرب، فضلا عن تكرار تسرب النفط الخام إلى مياه شط العرب والخليج⁽⁷⁾.

- تعزيز الشراكة (الهدف 17): نتيجة الوضع السياسي والامني غير المستقر وانشغال العالم بجائحة كورونا وتداعياتها، فقد ضعف الدعم الدولي للعراق في المستقبل ولاسيما الاستقرار السياسي يزعزع ثقة الشركاء والاتفاقات الدولية هذا الامر قد يضر في مصلحة العراق بالمستقبل وتقليل المساعدات الائتمانية التي يمكن أن يحصل عليها.

عند عكس هذه النتائج والافتراضات على واقع المؤشرات نستنتج الجدول الآتي وبحسب اخر تقرير للتنمية المستدامة العالمية:

توقعات سير مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق (2021 - 2030) للسيناريو الاول

الهدف	التوقع
الحد من اوجه عدم المساواة	تم الانجاز
مدن ومجتمعات مستدامة	استمرار تحديات ملموسة
الاستهلاك والانتاج المسؤولان	استمرار تحديات ملموسة
العمل المناخي	استمرار تحديات ملموسة
الحياة تحت الماء	استمرار تحديات ملموسة
الحياة في البر	استمرار التحديات
الاسلام والعدل والمؤسسات القوية	استمرار تحديات ملموسة

الهدف	التوقع
القضاء على الفقر	استمرار التحديات
القضاء على الجوع	استمرار تحديات ملموسة
الصحة الجيدة	استمرار تحديات ملموسة
التعليم الجيد	استمرار تحديات ملموسة
المساواة بين الجنسين	استمرار تحديات ملموسة
المياه النظيفة	استمرار التحديات
طاقة نظيفة	استمرار التحديات

7. هيومن رايتس ووتش، البصرة عطشانة: تقاعس العراق عن معالجة أزمة المياه، 2019، ص 5

استمرار التحديات	عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

استمرار تحديات ملموسة	العمل اللائق والنمو الاقتصادي
استمرار تحديات ملموسة	الصناعة والابتكار

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: تقرير مؤشر ولوحات المتابعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، نيويورك، 2020.

2. السيناريو الثاني: المشهد التشارومي وتراجع قدرة العراق على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة

يقوم هذا المشهد على افتراض ان المؤشرات الحالية تسير نحو اتجاه سلبي (تشارومي)، بمعنى عدم القدرة في السيطرة على الاوضاع الحالية واخذها باتجاه سلبي نحو الهبوط خلال العقد القادم (2021-2030). وينعكس هذا المشهد على زيادة الفقر والحرمان والجوع وتراجع الصحة والتعليم واستمرار عدم الاستقرار السياسي والامني وتراجع استعار النفط ويمكن تلخيص هذه الافتراضات القائم عليها هذا المشهد من خلال النقاط الاتية:

- استمرار هيمنة الدولة على الموارد النفطية وتهييش القطاع الخاص والاعتماد الكلي على قطاع النفط فقط. يعني ذلك ان الزراعة والصناعة سوف تتأثران وعدم امكانية النهوض بها مجدداً.
- انخفاض اسعار النفط العالمي إلى مستويات متدنية جداً دون (35) دولار للبرميل الواحد: وهو أمر يمكن تحديثه عوامل عديدة منها:
- الاستثمار في الطاقة المتجددة الامر الذي يعني تقليل الاعتماد على النفط من قبل كبار مستهلكي النفط الخام، إذ يتوقع ان تقوم البلدان المتقدمة باستثمار المزيد من الاموال في تكنولوجيا انتاج الطاقة المتجددة، لاسيما وأن العالم قد استثمر خلال المدة 2010 - 2019 ما يعادل 2.6 تريليون دولار أمريكي⁽⁸⁾.
- الاكتشافات النفطية والغازية الجديدة التي تعني زيادة قدرات الانتاج لدى المنتجين ومن ثم

8. Tayo Ajadi Rohan Boyle David Strahan Matthias Kimmel Bryony Collins Albert Cheung Lisa Becker Global Trends in Renewable Energy Investment 2019, p. 5

زيادة المعروض النفطي⁽⁹⁾.

- تمكن الشركات الكبرى من تخفيض تكاليف انتاج النفط البديل (الصخري)⁽¹⁰⁾.
- بما ان الناتج المحلي يعتمد بشكل تام على مورد النفط ومن ثم تنعكس هذه الصورة على حجم الناتج مما يجعله منخفض جداً، ومن ثم ينخفض نصيب الفرد من الناتج ويزيد من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ويشير الجدول التالي إلى التوقعات الاقتصادية حتى عام 2030 في ظل التقدم العكسي (السلي) للمتغيرات الاقتصادية.

توقعات المؤشرات الاقتصادية للعراق 2020 - 2030 للسيناريو الثاني

المؤشرات	2020	2030 التوقع
التغير في الناتج المحلي الاجمالي%	% 1.4	% 1.3
الناتج المحلي الاجمالي النفطي%	% 2.8	% 2.6
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي%	% 0.5	% 0.7
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق%	% 1.4	% 1.3
استهلاك%	% 2.1	% 2.2
القطاع الخاص%	% 1.5	% 1.5
الحكومة%	% 4.4	% 3.6
الاستثمار%	% 0.6	% 0.7
الصادرات%	% 1.5	% 1.5
الواردات%	% 1.5	% 1.6

World bank group, Iraq Economic Monitor: From War to Reconstruction and Economic Recovery, Spring 2019, p33.

9. العراق: تقرير النفط والغاز بضمنها التوقعات لعشر سنوات قادمة حتى 2025, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2018, ص22.

10. المصدر نفسه, ص41.

عدم تنويع الاقتصاد وتهميش القطاعات الأخرى وتراجع قطاع النفط (انخفاض الانتاج) الذي يصاحبه انخفاض اسعار النفط العالمية، الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي ينهار بشكل تام وعدم السيطرة على موقع الاقتصاد للدولة بالتالي تزيد من حجم البطالة والفقر بدرجات اعلى ما كانت عليه. وكذلك توقع انخفاض الاحتياطي النفطي عند 121 مليار برميل حتى عام 2030⁽¹¹⁾.

- انخفاض معدلات الانتاج: زيادة الضعف في قدرة القطاعات على زيادة الانتاجية ومن ثم يحدث تفاوت في تغطية موارد المجتمع العراقي، الامر الذي يدفع المشكلات الاجتماعية والضغط الجماهيري على الدولة أكبر مما كان عليه. وزيادة الانماط غير المستدامة للاستهلاك والانتاج، والاعتماد الكلي على الاستيرادات.

- استمرار وزيادة التراجع السياسي والامني للدولة: يخلق حالة من التوتر الاجتماعي بين الفئات ويزيد من حالة القتل والتخريب داخل الدولة وانهيار البنى التحتية وما يرافقه من طرد للاستثمار بالتالي يخلق مشاكل اقتصادية أكثر مما هي اجتماعية.

- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم والصحة الامر الذي يؤدي إلى تراجع هذا القطاعين مما يشوه الصحة وتراجع التعليم ومن ثم يخلق مشاكل صحية متراكمة وتأخر الناس عن التعليم.

- مع تراجع الناتج المحلي وزيادة النمو السكاني ينخفض نصيب الفرد بصورة أكبر مما يزيد من نسبة الفقر بشكل أكبر مما هو عليه وزيادة الضغط على الموارد المتاحة ومن ثم تؤثر سلباً على حق الاجيال اللاحقة.

- ان التأخر في مواجهة فايروس كورونا وتأخر اكتشاف لقاح مضاد له لمدة اطول من المذكورة في السيناريو الاول، فان ذلك يؤثر على حجم الطلب العالمي للنفط وانخفاض اسعار النفط، قد يزيد من تشوه الاقتصاد العراقي وضعف الايرادات ومن ثم تأخذ المؤشرات جميعها حالة التراجع وزيادة حدة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كل هذه الافتراضات في أعلاه تنعكس بصورة مباشرة وكبيرة على مؤشرات اهداف التنمية المستدامة 2030 ولا سيما ان مسار السيناريوهات يمتد لهذه الفترة ففي حالة تطبيق الافتراضات في أعلاه على المؤشرات نشهد ما يأتي:

11. قاعدة البيانات العالمية للنفط (JODI), توقعات العالم 2030.

- زيادة نسب الفقر وزيادة الجوع والحرمان والتفاوت الطبقي بين فئات المجتمع، كذلك زيادة حالة عدم المساواة بين الناس.
- تراجع التعليم والصناعة والابتكار بشكل أكبر مما هو عليه.
- عدم امكانية توفير الخدمات الصحية والمياه والصرف الصحي.
- كثرة المدن غير المستدامة والمستوطنات البشرية غير المستدامة وزيادة السكن العشوائي، وزيادة الصراعات المجتمعية بالداخل.
- زيادة تراجع انماط الاستهلاك والانتاج ودخولها دوائر العجز المستدام لها وزيادة الضغط على الموارد المتاحة الحالية وقد تنضب.
- تراجع حجم الشراكة الدولية نتيجة تراجع الواقع السياسي والامني وتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية، الامر يزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة في العراق بشكل أكبر.

وعند عكس هذه النتائج والافتراضات على واقع المؤشرات نستنتج الجدول الاتي وبحسب اخر تقرير للتنمية المستدامة العالمية:

توقعات سير مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق (2021-2030) للسيناريو الثاني

الهدف	التوقع
الحد من اوجه عدم المساواة	استمرار وزيادة التحديات
مدن ومجتمعات مستدامة	استمرار وزيادة التحديات
الاستهلاك والانتاج المسؤولان	استمرار وزيادة التحديات
العمل المناخي	استمرار وزيادة التحديات

الهدف	التوقع
القضاء على الفقر	استمرار وزيادة التحديات
القضاء على الجوع	استمرار وزيادة التحديات
الصحة الجيدة	استمرار وزيادة التحديات
التعليم الجيد	استمرار وزيادة التحديات

استمرار وزيادة التحديات	الحياة تحت الماء
استمرار وزيادة التحديات	الحياة في البر
استمرار وزيادة التحديات	الاسلام والعدل والمؤسسات القوية
استمرار وزيادة التحديات	عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

استمرار وزيادة التحديات	المساواة بين الجنسين
استمرار وزيادة التحديات	المياه النظيفة
استمرار وزيادة التحديات	طاقة نظيفة
استمرار وزيادة التحديات	العمل اللائق والنمو الاقتصادي
استمرار وزيادة التحديات	الصناعة والابتكار

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: تقرير مؤشر ولوحات المتابعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، نيويورك، 2020.

3. السيناريو الثالث: المشهد التفاؤلي وزيادة قدرة العراق على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة:

يقوم هذا المشهد على افتراض ان المؤشرات الحالية تسير نحو اتجاه ايجابي (اصلاحي)، بمعنى القدرة في السيطرة على الاوضاع الحالية واخذها باتجاه ايجابي نحو الارتفاع خلال الفترة المقبلة الممتدة (2021 - 2030). وينعكس هذا المشهد على انخفاض الفقر والحرمان والجوع وتقدم الصحة والتعليم وتحقيق الاستقرار السياسي والامني وارتفاع اسعار النفط. ويمكن تلخيص هذه الافتراضات القائم عليها هذا المشهد من خلال النقاط التالية:

- إدارة الموارد الاقتصادية والتصرف بها بالتشارك بين الدولة والقطاع الخاص، وتنويع موارد الاقتصاد وليس الاعتماد على النفط فقط، بل تقدم الصناعة والزراعة والخدمات وزيادة الانتاجية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء وسد حاجات الافراد من الموارد والخدمات.
- عدم حصول تقلبات في اسعار النفط العالمية وارتفاع الاسعار إلى أكثر من (80) دولاراً. هذا الامر ينعكس على زيادة عوائد العراق وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بسبب الاعتماد الاكبر على القطاع النفطي في تكوين الاقتصاد، مما يحفز الاقتصاد على النمو والتحرك

بالاتجاه الموجب وزيادة عمل القطاعات الاخرى المحفزة للنمو كذلك.

- انخفاض معدلات نمو السكان دون مستوى (1%)، هذا الامر يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي ومن ثم يقلل من التفاوت في الدخل وتنخفض نسبة الحرمان والبطالة والجوع، مع قابلية القطاعات التي تحفز للنمو على طلب الاستثمارات والايدي العاملة.
 - تنويع الاقتصاد: زيادة نسب اسهام القطاعات الاخرى مع قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم يحقق العراق القدرة على الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات والصناعات والخبرات وبالتالي يزيد من الايدي العاملة الوطنية وتخفيف البطالة إلى مستويات أدنى جداً.
 - زيادة الانتاج وارتفاع الطاقة الانتاجية الوطنية وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، واستغلال الموارد بالمعقول والمستدام مما يساعد العراق على تحقيق مستويات منافسة على مستوى الدول الصناعية والزراعية. وهذا يعطي القوة للقطاعات الانتاجية وتحقيق مستويات نمو عالية.
 - فيما يخص كورونا فايروس: لو افترضنا انتهاء الجائحة واستعادة اسعار النفط العالمية ارتفاعها من جديد، ومن ثم يزداد الطلب على النفط ولاسيما من الدول الصناعية هذا يزيد من حجم واردات العراق مما يزيد من حجم الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد منه، مما يحقق الاستقرار الاقتصادي المرغوب وزيادة حجم العمالة وتقليص الحرمان والجوع.
 - في حالة تم تغيير النظام السياسي في العراق نحو الوجهة الجيدة هذا الامر يخلق حالة من التصالح بين الدولة والافراد مما يجعل العراق ساحة مستقرة سياسياً واقتصادياً ويجعل العراق ساحة لجذب الاستثمارات، وكذلك تحسين العلاقات الاقليمية والدولية بين العراق وباقي الدول.
 - الاستقرار الأمني وهو ما يعد المحدد الاكبر لمؤشرات اهداف التنمية المستدامة بنسبة (70%). ولا سيما ان العراق يحتاج في هذه الحالة من التحسينات حجم استثمارات ضخمة وان خلق البيئة المناسبة للاستثمار تحتاج بيئة آمنة سياسياً.
- كل هذه الافتراضات في أعلاه تنعكس بصورة مباشرة وكبيرة على مؤشرات اهداف التنمية

- المستدامة 2030 ولا سيما ان مسار السيناريوهات يمتد لهذه الفترة ففي حالة تطبيق الافتراضات في أعلاه على المؤشرات نشهد ما يأتي:
- انخفاض نسب الفقر والحرمان والجوع والتفاوت الطبقي والبطالة، نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية واعادة تنشيط القطاعات المتوقفة وزيادة اسهامها في الناتج المحلي.
 - التقدم على مستوى التعليم من خلال توفر الموارد المالية الكافية للإنفاق على التعليم والابتكار والصناعة. وكذلك الانفاق على الصحة يزداد مما يجعل هذا القطاع يشهد توافر تمام للمواد الطبية التي يعاني من نقصها العراق بالوقت الحالي.
 - توفير خدمات الصرف الصحي والمياه، وزيادة موارد العراق المائية نتيجة استقرار العلاقة بين العراق والدول الجوار.
 - اعادة تأهيل المدن وجعلها مدن مستدامة ومستوطنات بشرية تتوافر بها جميع الخدمات المجتمعية وتقليل نسب السكن العشوائي الذي يشكل عائق امام مؤشرات اهداف التنمية المستدامة. وتقليل حجم الصراعات بين المجتمعات الناتج من التفاوت الداخلي الموزع بينهم.
 - تحسين انماط الاستهلاك والانتاج، الناجم من تحسينات مستويات الانتاج والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستغلال الموارد بشكل مستدام.
 - تحسين علاقات الشراكة الدولية الناتج من الاستقرار السياسي والامني، مما يعمق حجم العلاقة بين العراق والدول وجعل العراق بمكانه اعلى اقتصادياً بين الدول، وهذا ينتج استقرار مؤسسي واقتصادي واجتماعي وبيئي.

والجدول الاتي يبين توقعات العراق حتى عام 2030 للمؤشرات الاقتصادية العامة في ظل السيناريو الإيجابي (الاصلاحي):

توقعات المؤشرات الاقتصادية للعراق 2020 - 2030 للسيناريو الثالث

2030	2020	المؤشرات
3.6	2.1	نمو GDP %
2.8	2.7	نمو GDP غير النفطي %
6.725	6.666	نصيب الفرد من GDP (دولار امريكي)
361.7	350.4	GDP (ترليون دينار عراقي)
241,8	232.6	GDP غير النفطي (ترليون دينار عراقي)
310.1	296.5	GDP (مليار دولار امريكي)
5.21	5.18	أنتاج النفط (مليون برميل يومياً)
4.81	4.55	صادرات النفط (مليون برميل يومياً)
60.2	54.8	سعر البرميل النفطي (دولار امريكي)
17.2	15.4	الاستثمار الاجمالي %
38.8	34.6	معدل الايرادات الحكومية %
1.3	0.5	الميزان التجاري

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Iraqi authorities; and Fund staff estimates and projection, IMF Executive Board Concludes 2019 Article IV Consultation with Iraq.

توقعات سير مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في العراق (2021 - 2030) للسيناريو الثالث

الهدف	التوقع	الهدف	التوقع
القضاء على الفقر	استمرار التحديات	الحد من اوجه عدم المساواة	استمرار التحديات
القضاء على الجوع	يتم أنجاز الهدف	مدن ومجتمعات مستدامة	استمرار التحديات
الصحة الجيدة	استمرار التحديات	الاستهلاك والانتاج المسؤولان	استمرار التحديات
التعليم الجيد	استمرار التحديات	العمل المناخي	استمرار التحديات
المساواة بين الجنسين	استمرار التحديات	الحياة تحت الماء	استمرار التحديات
المياه النظيفة	استمرار التحديات	الحياة في البر	استمرار التحديات
طاقة نظيفة	استمرار التحديات	الاسلام والعدل والمؤسسات القوية	استمرار التحديات
العمل اللائق والنمو الاقتصادي	استمرار التحديات	عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	استمرار التحديات
الصناعة والابتكار	استمرار التحديات		

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: تقرير مؤشر ولوحات المتابعة لأهداف التنمية المستدامة 2030، نيويورك، 2020.